كهرباء عدن : هذه حقيقة الطاقة المؤجرة والجهة التي تستهدف المؤسسة

عدن / الأمناء / خاص

اتهمت المؤسسة العامة للكهرباء بعدن، بعض الأطراف في المؤسسة وخارجها بالعمل منذ وقت مبكر لتعطيل وإعاقة عملها، بشتى الطرق والوسائل ، مسخرة في ذلك المال العام لشن هجوم بين الحين والآخر ضدها واستهداف قيادتها والعمل جاهدين لتشويههم.

وبحسب بيان صادر عن المكتب الإعلامي في المؤسسة - تحصلت" الأمناء " على نسخة منه - وذكر البيان أن من يقف خلف استهداف المؤسسة هي جهات فشلت في إدارة المؤسسة حينما حملتهم رياح التغير لتسلمهم المؤسسة في وقت مبكر من العام الماضي, دون امتلاكهم أية مؤهلات، وهو ما تسبب بإلحاق ضرر كبير بالمؤسسة وموظفيها وجميع موظفي المؤسسة يعلمون ذلك .

وأضاف البيان: " اليوم تواصل محاولاتها المشبوهة لتشويه وإفشال مؤسسة عدن ,عبر عدد من مواقع التواصل والمواقع المشبوهة التي تمولها بالمال العام للترويج لأخبار كاذبة وتهم كيدية تسعى للنيل من

مدير عام مؤسسة كهرباء عدن لم يوقع عقد إيجار ٤٠ ميجا كما جاء في ادعاءات المدعو الشاطري

قيادة المؤسسة الحالية التي تبذل قصار جهدها للنهوض بهذا القطاع الحيوي, عقب حالة الانهيار التي وصل إليها ويعلم الجميع أسبابها، رغم علمهم يقينا بأنهم يكذبون فيما يقومون بالترويج له من تهم كيدية لإشعال الشارع ,ويعملون على عرقلة أنشطتها وسير عملها ".

وأوضح البيان : " أن تلك الأطراف التي فقدت مصالحها تحاول جاهدة وبشتى الوسائل تشويه قيادة المؤسسة وذلك عبر المدعو أكرم الشاطري وصفحته على فيس بوك وبعدد من مواقع التواصل التي أنشأتها تحت أسماء مستعارة ونشر أكاذيب وافتراءات لا تمت للحقيقة بصلة , وكون تلك الصفحات الفيسبوكية لا تتطلب أية وثائق للترويج لأكاذيبهم لكنهم معروفون بالاسم لدى المؤسسة وعامليها " .

وكذب الاتهامات الموجهة لقيادة المؤسسة زورا ما وصفه بالحجج الدامغة التي تعري مروجيها وتضعهم في خانه المساءلة القانونية، وهي كالتالي:

أولاً : فيما يخص توقيع مدير عام المؤسسة عقد إيجار 40 ميجا :

فهذه أحد أهم الأكاذيب التي وقع المدعو "الشاطري" فيها من دون الاستناد إلى أي دليل ، وكان بالإمكان رجوع المذكور إلى موقع البحث ومواقع الأخبار للتأكد بنفسه عمن وقع الاتفاقية لا أن يقع ضحية تضليل كبرى من قبل أولئك النفر ونشر كل ما يتم إرساله إليه من دون التأكد من المعلومات وفحصها باعتباره وصفحته المزعومة جهة تحارب الفساد ، ومثل هذه الأكاذيب بحد ذاتها تعتبر فساد أخلاقي حينما يتم ممارستها في أبهى صورها .

ويؤكد المكتب الإعلامي على أن مدير عام المؤسسة لم يوقع على أي من عقود تأجير الطاقة المشتراة مؤخراً ، ولم يكن له أي يد فيها ، والمواقع الإخبارية ووكالة الأنباء الحكومية سبأ نشرت في حينه من وقع عقود شراء الطاقة .

ثانيا : توقف خدمات شركة APR الأمريكية بعد انتهاء عقدها والتي كانت مؤجرة للطاقة في موقع شهناز وحجيف بقدرة 60 ميجا وات في 15 أكتوبر العام 2015.

ثالثاً : سعى اللواء الشهيد جعفر محمد سعد - رحمة الله عليه - في حينه أثناء توليه محافظ محافظة عدن إلى إعادة الشركة وتجديد عقدها على أن يتكفل الإخوة في هيئة الهلال الأحمر الإماراتي تكاليف العقد لمدة عام إضافي ,لكن الشركة رفضت تجديد العقد ووضعت شروطاً جديدة ومجحفة منها رفع التسعيرة إلى (4.3 سنت) للكيلو وات .

كما طالبت الشركة حينها بإيداع مبلغ تأمين على معداتها لدى أحد البنوك , وفتح اعتماد مستندي غير مشروطٍ لتجديد العقد لمدة عام .

فضلاً عن مطالبتها بعدم فرض أية غرامات عليها في حال أخفقت عن توفير الحد الأدنى من الطاقة بحسب العقد .

وبالرغم من المحاولات العديدة التي قادها الهلال الإماراتي -مشكوراً - لإقناع الشركة بالعودة للعمل والتعامل معها أسوة بالشركة الأخرى التي كانت تعمل في محطة خور مكسر على نفقة الهلال الأحمر , إلا أن الشركة رفضت جميع المحاولات ,وأصرت على موقفها الرافض مشترطة تنفيذ طلباتها المقدمة قبل توقيع أي عقد للعودة , ما استدعى من قيادة المحافظة والمؤسسة حينها بتوجيه مذكرات إلى الشركة ((APR طالبتها بسحب معداتها وإخلائها من الموقع "شهناز" لكن الشركة لم تمتثل لتلك المطالب ورفضت إخلاء الموقع .

رابعاً: عقب تلك المطالبات لـ APR بإخلاء موقع شهناز بستة أشهر تحديداً وأثناء تولي اللواء عيدروس الزُبيدي قيادة المحافظة حصلت المؤسسة على قرض إماراتي , خصص جزء منه لشراء محطة بديلة عن APR لتحل محلها في تغطية التوليد , ونظراً لعدم امتثال الشركة للتوجيهات الحكومية بسحب معداتها من الموقع , اضطر المحافظ الأسبق اللواء عيدروس الزُبيدي للنزول لموقع الشركة وإعطاء التوجيهات لإدارة الشركة بسحب المعدات ونقلها إلى محطة الحسوة وإخلاء الموقع للطاقة الجديدة , كان ذلك في يوليو من العام الماضي .

خامساً : عقب ذلك حاولت الشركة بيع معداتها للمؤسسة وبمبالغ كبيرة ولكن المؤسسة رفضت التفاوض مع العروض المقدمة من APR وطالبتها بإعادة تصدير معداتها وفقاً للعقد. ولم تشكل أي لجنة لفحص المعدات مثلما ذكر وذلك لكون المؤسسة غير معنية بهذه المعدات .

سادساً : بعد فشل الشركة في تمرير صفقة بيع معداتها للمؤسسة قامت بنقلها من محطة الحسوة إلى الميناء لتصديرها .

سابعاً : في شهر مارس آذار من العام الحالي اعتمدت الحكومة 100 ميجا طاقة إضافية مؤجرة على نفقتها لتخفيف الاختناقات في الصيف , واتخذت لذلك كافة الإجراءات القانونية .

وفي أبريل من العام الحالي أنزلت الحكومة المناقصة ونشرتها عبر وسائل الإعلام وحددت مواقعها في كل من خورمكسر 40 ميجا والمنصورة 60 ميجا .

ثامناً: تم تشكيل لجنة من المختصين والفنيين في المؤسسة لدراسة وتحليل العروض المقدمة وفقاً للقانون , ورست المناقصة على شركتي (السعدي) 60 ميجا وات في المنصورة و(راسا) التركية 40 ميجا وات في خورمكسر .

سلم المختصون نتائج التحليل والفحص للأخ معالي نائب الوزير المهندس / مبارك التميمي والذي بدوره رفعها لمجلس الوزراء للبت فيها.

وأكد المكتب الإعلامي أن لدى مكتب الوزارة بعدن كافة الوثائق والمؤيدات لإجراءات المناقصتين لمن أراد التأكد والاطلاع عليها بشفافية مطلقة، داعياً كافة المواقع الإخبارية ومواقع التواصل التي وقعت ضحية للتضليل الكاذب ونشرت عن سوء قصد ودونما أي وثائق مؤيدة لما تم الترويج له , أن تقوم بنشر رد وتوضيح المؤسسة , كما لا يفوت المكتب الإعلامي أن

توقف خدمات شركة ((APR الأمريكية بعد انتهاء عقدها والتي كانت مؤجرة للطاقة في موقع شهناز وحجيف بقدرة ٦٠ ميجا وات في ٢٠١٥م

يدعو من يبحث عن الحقيقة من باب الرأي والرأي الآخر الرجوع إلى قيادة المؤسسة والوزارة للاستفسار حول أي غموض لا أن يتم الاعتماد على منشورات كيدية يتم الترويج لها في وسائل التواصل , غالبيتها تحمل أسماءً مستعارة .

سعى الشهيد جعفر لإعادة الشركة وتجديد عقدها بدعم الهلال الإماراتي لعام إضافي ورفضت تجديد العقد إلا بشرط رفع التسعيرة